



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# تحديات تواجه حكومة الأغلبية

د. عدنان صبيح



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## تحديات تواجه حكومة الأغلبية

د. عدنان صبيح \*

أطلق السيد مقتدى الصدر خطاباً في 2022-5-15 بانته فيه ملامح فشل محاولة تشكيل حكومة الأغلبية. المشروع الصدري الذي يشاركه فيه تحالف (السيادة) من المكّون السني، والحزب الديمقراطي الكردستاني من المكّون (الكردية).

إذ قال السيد الصدر في خطابه المتلفز: (والله لم أستغرب قيد أملة من الثلث المعطلّ، وتعطيله لتشكيل حكومة الأغلبية فالمنتمون له لا وجود لهم بلا سلطة).

جاء ذلك بعد يوم واحد من إصدار المحكمة الاتحادية قراراً يلغي فيه (قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية) بدعوى أنّ حكومة تصريف الأعمال هي حكومة متحوّلة من حكومة بكامل الصلاحيات إلى حكومة محدودة الصلاحيات، وبحكم الحكومة المستقبلية، وهي المستثناة من الأصل، وهو ممارسة صلاحياتها كافة، ولها رخصة التصرف في كلّ ما يندرج تحت مقتضيات ديمومة الدولة واستمراريتها<sup>(1)</sup>، أي: عدم أهلية حكومة تصريف الأعمال لإرسال أيّ مشروع أو قانون أو موازنة. عوّّل الصدريّون وحلفاؤهم على هذا القانون، وربّما يكمن وراء الإصرار على تمريره رسالة مفادها أنّ حكومة الأغلبية سائرة في السيطرة على القرارات التشريعية، وبتخصيص مالي للحكومة التنفيذية، فجاء رد المحكمة الاتحادية بالقرار نفسه القائل ب: «يُعَدُّ مجلس الوزراء مستقيلاً، ويواصل تصريف الأمور اليومية التي تتضمن اتخاذ القرارات والإجراءات التي من شأنها استمرار عمل سير المرافق العامة». ولا يدخل ضمنها اقتراح مشاريع القوانين، وعقد القروض، أو التعيين في المناصب العليا في الدولة، والإعفاء منها، أو إعادة هيكلة الوزارات والدوائر».

فكان القرار معطّلاً للطريق الأخير الذي يهدّد به أصحاب مشروع الأغلبية في مواجهة تأخير التشكيل؛ بسبب الحاجة للثلثين من النواب لانتخاب رئيس الجمهورية، والذي تعرقل لعدم حصوله العدد المطلوب، فمن الممكن أن يكون البديل بإبقاء الحكومة الحالية مدعومة من الصدريين وحلفائهم، ويتوفر لها غطاء مالي، مع إمكانية تغيير عدد من الوزارات عن طريق الاستجواب. إلا

1. 121 اتحادية، 2022.

\* باحث أنثروبولوجي.

أنّ قرار المحكمة يبيّن بعدم إمكانية محاسبة أعضاء الحكومة الحالية أو إقالتهم؛ لعدم تشكيلها من قبل مجلس النواب الحالي.

تواجه حكومة الأغلبية (بنموذجها المعروض) تحدياتٍ وأسئلة كبيرة، ولعلّ من أهمّها أنّها تمثّل صدمةً للذين تعارفوا على تشكيل الحكومات المتعاقبة بغض النظر عن وجودهم البرلماني، فكان الوجود السياسي هو الأهم في التشكيل. بل ما الذي دفع المطالبين بها الآن بعد (19) عاماً من توافقهم كانوا جزءاً منه؟

فهي تواجه سؤالاً جوهرياً في إمكانية تخطيطها الحديث عن المكوّنات، وتمثيلهم في السلطة.

وهل ما معروض اليوم هي الأغلبية بمعناها السياسي أم هل أنّها أغلبية بطعم توافق مكوّناتي؟ لأنّ الأغلبية في الحديث الديمقراطي هي عديدة ولا شأن لها بالتوزيع المكوّناتي.

إذ إنّ الأغلبية السياسية - بالمعنى السياسي - هو حصول حزب أو تحالف سياسي على العدد الأكبر من الأصوات المعبر عنها مقارنةً بمنافسيه كلّ على حدة، وفي هذه الحالة نتحدث عن أغلبية نسبية أو يسيرة.

والأغلبية المطلقة في النظام البرلماني هو حصول حزب أو تحالف سياسي على امتياز تشكيل الحكومة منفرداً، من دون الحاجة إلى عقد تحالفات عادة ما تُملي بعض التنازلات التي قد تكون لها آثار مدمرة على المدى المتوسط والبعيد.

غير أنّ تفسير المحكمة الاتحادية للمادة الدستورية (76) من الدستور عام 2010 (2) بأنّ الكتلة الكبرى هي التي تتشكّل داخل البرلمان، وليس بالضرورة الفائزة في الانتخابات. وتفسيرها عام 2022 بأنّ انتخاب رئيس الجمهورية يتطلّب نصاب الثلثين من أعضاء مجلس النواب، وليس من الحاضرين<sup>(3)</sup>، ممّا جعل من إمكانية حصول الأغلبية بأريحية شيء من الخيال. فالفوائد المترتبة على وجود الأغلبية بعدم وجود التنازلات التي يملّيها عقد التحالفات ما زالت موجودة، مع الكلام عن أغلبية.

2. (25) اتحادية، 2010.

3. (16) اتحادية، 2022.

مما يمكن عدّها صدىً قوياً أمام نجاح الأغلبية المرادة التي تريد الابتعاد عن المحاصصة. ولم يكن هاذان التفسيران هما السبب الوحيد نحو وجود تحالفات تتطلب تنازلات، فما يسمّى بـ(التوازن المكوّناتي) هو عُرفٌ لا يمكن تجاوزه، بل لم يستطع حتى المرّوجين للأغلبية أن يتجاوزوه لضغوط داخلية تذكر بسياق عدد من الأحداث، والخوف المستمر للأطراف المختلفة من التهميش المكوّناتي.

### (لعبة التوازنات)

خيار اتجهت له الكتل السياسية بعد أن فرضته الولايات المتحدة الأمريكية في بداية وجودها في العراق، يقضي بعدم استفراد مكوّن بالسلطة؛ خوفاً من السيطرة لمكوّن وإقصاء الآخر، فكان السبيل للدخول في التقاسم. ودائماً ما يبرر الخطاب السياسي ذلك بنصه في الدستور، وضرورة عدم مخالفته، غير أنّ الدستور لم يذكر كلمة مكوّنات إلا في المادة (9) أولاً الخاصة بالجيش العراقي «تتكوّن القوات المسلحة العراقية، والأجهزة الأمنية من مكوّنات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتمائلها دون تمييز أو إقصاء»<sup>(4)</sup>. ودائماً ما يُذكر التوازن في خطاب القوى السنية والكردية، إلا في الدروة البرلمانية الحالية، فإنّ القوى الشيعية ما عدا التيار الصدري هي من تركز عليه. ويمكن للعبة التوازنات أن تتخلخل إذا ما سير في حكومة الأغلبية السياسية. وذلك هو أحد الأسباب الذي يجعل إصرار القوى السنية والكردية على الأغلبية السياسية إصراراً قابلاً للتفاوض.

### القوى السنية والكردية المتضرّرين الأكبر من حكومة الأغلبية

استناداً إلى السياقات السياسية العراقية، وإلى لعبة التوازنات فإنّ المكوّنين (السني، والكردية) هما المتضرران أكثر من الشيعة بحكومة الأغلبية؛ لأسباب عديدة، منها:

1. إذا ما أصبح سياق الأغلبية سارياً فقد يكون باستطاعة القوى الشيعية في البرلمان القادمة أن يشكّلوا الأغلبية لوحدهم، ويتركوا المعارضة للسنة والكرد أو لأحدهما.
2. تجعل الملفات القضائية المعلقة والخاصة بإقليم كردستان وخصوصاً تعاقباته وعلاقاته الخارجية خاسراً كبيراً بالدفع إلى فتحها من قبل الأطراف المتضررة.

4. دستور العراق 2005.

3. تجعل الملفات القضائية المتعلقة ببعض الشخصيات السنية والمتعلقة بالاتهام بالإرهاب، أو اجتثاث البعث خاسراً كبيراً بالدفع إلى فتحها من قبل الأطراف المتضررة.
  4. امتلاك القوى الشيعية من الطرفين أذرعاً عسكرية تستطيع تحريكها في بغداد، ومركز السلطة، ممّا يحجّم دور القوى السنية والكرديّة في القيام بالعمل التنفيذي أو السياسي.
- تجعل كلُّ تلك الأسباب القوى السنية والكرديّة غير متحمّسة لمشروع الأغلبية، بل إنّها تحاول تأطير اتفاقاتها بالدخول مع الصف الشيعي الواحد؛ إلا أنّ ذهاب التيار الصدري للمعارضة يجعلها في مواجهة التحديات نفسها آنفة الذكر.

### خيار المعارضة خسارة سياسية

ما إن عُرضَ موضوع المعارضة الذي بات جديداً على العمل السياسي في العراق؛ إذ لم يشهده إلا في محاولات غير مكتملة الجوانب في حكومة عادل عبدالمهدي (2018-2020) من قبل تيار الحكمة، حتى عُومل على أنّه اتجاه (مرفوض ومفروض) على بعض الأطراف؛ لأنّه يمثّل نهاية سياسية لبعضهم، ولذلك أسبابه:

1. عدم وجود ثقافة سياسية متعلّقة بالمعارضة ودورها، ولذا تتعاطى الجماهير مع السلطة أفضل من المعارضة.
2. يتيح المال السياسي الفاسد للموجودين في السلطة قدرةً أكثر لتلبية حاجات الجمهور، وصنع ارتباطات زبائنية كبيرة.
3. تجعل ريعية الدولة، وضعف القطاع الخاص الأحزاب أكبر منتج للمال مقارنة مع الجهات الأخرى، ممّا يجعل القوة الاقتصادية بيد السلطة ومشكّليها.
4. قدرة الموجودين في السلطة على تحريك الملفات القضائية ضد خصومهم.
5. عدم الاكتفاء الدستوري من التشريعات؛ ممّا يحجّل مجلس النواب إصدار تشريعات تطلبها

ترحيلات دستورية تحت لافتة (تنظّم بقانون) (5)؛ ممّا يجعل مالكي الأغلبية الخطوة في تشريع القوانين لصالحهم.

6. امتلاك السلطة الحق في تحريك الجيش والقوة الأمنية الأخرى وقيادتها، ممّا يحتمل استثمارها ضد معارضيها؛ لإقصائهم وترهيبهم.

تجعل كل تلك الأسباب من المعارضة عنصراً غير مرغوبٍ به، بل هو مجازفة سياسية قد تؤدي بأصحابها إلى خسارة كل شيءٍ مثل خسارة الجمهور، والمال، والسلطة، والعلاقة مع الجمهور؛ ممّا يدفع بالجميع نحو التزاحم في الحكومة، مشكّلةً بذلك تحدياً أمام فكرة الأغلبية.

### الخلاصة

وإن ذكرنا التحديات لكن الحل لا يكمن إلا في حكومة الأغلبية، وهذا ما أشار إليه العالم الفرنسي (ألكسي دو توكفيل) قائلاً: «حينما تقوم فعلاً حكومة مختلطة من الجميع في مجتمع ما، أي: موزعة بالتساوي بين مبادئ متعارضة فلا بدّ لها أن تواجه أحد أمرين: إمّا الثورة وإمّا الانحلال»<sup>(6)</sup>. يعني هذا سياسياً أنّه لا حلّ مع التوافق، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن تسلم الأغلبية جميع الأدوات التي تمكنها من الهيمنة والانفراد، وهذا ما أكمله (توكفيل) قائلاً: «ولكنني أعتقد -أيضاً- أنّ الحرية تغدو مهددة بالهلاك إن لم تجد هذه السلطة أي عقبة تعترضها فتبطئ سيرها، وتتيح لها متسعاً من الوقت لتمالك نفسها».

يجعل التحوّل من دون مقومات دستورية، ومؤسسية من المكوّنين للأغلبية متفردين، ومن المتضررين معطلين، ولا يقتصر التعطيل على الجانب السياسي فقط، فقد يفتح شرارة الجماهير بخطاب المظلومية والإقصاء. لذا فإنّ الدعوات الحقيقية للإصلاح -وهي حتماً بالأغلبية- لكنّها تحتاج إلى مرحلة تدريجية يتوصّل عن طريقها لاتفاق حول (عقد اجتماعي) بين الأطراف المختلفة يتناول المحاور الآتية:

1. تعديل الدستور بطريقة لا يمكن عن طريقها تأويل فقراته لصالح جهة ما، وإكمال القوانين المرخّلة.

5. تحتاج أكثر من (50) مادة دستورية في الدستور العراقي إلى تشريع قانون.

6. ألكسي دو توكفيل، عن الديمقراطية في أمريكا، ترجمة بسام حجار، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2007.

2. يسمح للأغلبية إدارة السلطة التنفيذية فقط، وتكون المشاركة في السلطة التشريعية بين الأغلبية والمعارضة، وتتولى المعارضة دوراً في البرلمان يتيح لها مراقبة السلطة التنفيذية عن طريق ترؤس لجنتي (النزاهة والقانونية).
  3. إلزام السلطة التنفيذية بإبعاد القوات الأمنية بجميع صنوفها عن المسار السياسي، وعدّ استخدامها لمصالح سياسية خرقاً تحاسب عليه قانوناً.
  4. الاتفاق على إبعاد القضاء عن تدخّل سلطة الأغلبية، ونفوذ المعارضة وعلاقاتها.
  5. تخفيف منابع الفساد والمال السياسي الفاسد الذي يمكن القريبين من السلطة من استقطاب الجمهور، بطرائق مختلفة أبرزها (المعونات، والمكرّمات).
- وإذا ما تمّ العقد الاجتماعي، والتزمت الأطراف المختلفة ببوده؛ ستمكّن المعارضة من ممارسة دورها في حكومة الأغلبية، وتتيح لها العمل كبديل مقبل في حال فشلت الأغلبية في إقناع الجمهور.